أسامة عبدالرحمن(*): حول قضية الإرهاب وتعليق الإصلاح

حاوره: متروك الفالح(**)

أستاذ جامعي، جامعة الملك سعود، قسم العلوم السياسية.

■ *أسامة عبدالرحمن شخصية أكاديمية وفكرية عربية من السعودية. ولد عام ١٩٤٣ في المدينة المنوّرة، وبعد تلقيه التعليم الأساسي انتقل الى المنطقة الوسطى (الرياض) لإكمال دراسته الجامعية، حيث حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من جامعة الرياض سابقاً (جامعة الملك سعود حالياً) في عام ١٩٦٣. بعد ابتعاثه للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، حصل على درجة الماجستير في الإدارة من جامعة مينيسوتا عام ١٩٦٦، والدكتوراه في الإدارة العامة من الجامعة الأمريكية في واشنطن عام ١٩٧٠. ترقى في السلم الأكاديمي بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٩ وحصل في عام ١٩٧٩ على درجة الأستاذية. خلال فترة عمله الأكاديمي التي امتدت الى أكثر من ثلاثين سنة شغل مناصب إدارية في الجامعة شملت رئاسة قسم الإدارة العامة وعمادة كلية التجارة سابقاً (العلوم الإدارية حالياً)، وعمادة كلية الدراسات العليا، وهو يعتبر أحد المساهمين الأساسيين في تأسيس الأخيرة، فضلاً عن مساهمات مهمة وغير قليلة في لجان ومجالس علمية جامعية، وهيئات أكاديمية إدارية عربية ودولية، وكذلك مشاركات عديدة في مؤتمرات وندوات عربية ودولية، وكذلك مساهمات استشارية لجهات حكومية سعودية.*

خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠٠٢)، أصدر أسامة عبدالرحمن ما لا يقل عن ٦٤ من الكتب

(*) انظر في مقدمة الحوار أعلاه نبذة كافية عن مؤلفات أسامة عبد الرحمن.

(**) عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية واللجنة العربية لحقوق الإنسان. له عدة مؤلفات منها: **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن** (٢٠٠٢)؛ **سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين: التحديث والتنمية وتحولات النخب في الريف العربي السعودي** (٢٠٠٠)؛ **الغرب والمجتمع والدولة والديمقراطية في البلدان العربية** (٢٠٠٣)، و**الإصلاح الدستوري في السعودية: القضايا والأسئلة الأساسية** (٢٠٠٤).

والدراسات والأبحاث الأكاديمية والفكرية والثقافية والدواوين الشعرية. ويمكن تقسيم إصدارات أسامة عبدالرحمن الى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

١ ـ ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، انشغل أسامة عبدالرحمن في إصدارات وأبحاث ذات صلة بالاهتمامات الأكاديمية، وقد نشر أكثر من ثلاثة عشر بحثاً أو دراسة، كانت نتيجتها حصوله على درجة الأستاذية في عام ١٩٧٩.

٢ ـ ما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٢، يلاحظ أن أسامة عبدالرحمن بدأ يصدر كتباً ودراسات تنصبّ على قضايا ومشكلات عربية قائمة، وخاصة في ما يتعلق بقضايا النفط والتنمية والتخلف والإدارة (البيروقراطية). وقد صدر له في هذا السياق أكثر من عشرين كتاباً، فضلاً عن العديد من المقالات التي نشرت في دوريات عربية، ومنها ما نشر على صفحات **المستقبل العربي**. تصدّر تلك الكتب ما يلي:

أ ـ **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية** (الكويت: [ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط]، ١٩٨٣)؛ ب ـ **الثقافة بين الدوار والحصار** (الكويت: شركة كاظمة، ١٩٨٥)؛ ج ـ **صور من البيروقراطية النفطية** (الكويت: الربيعان، ١٩٨٥)؛ د ـ **التنمية بين التحدي والتردي: قضايا جوهرية وشائكة في الوطن العربي** (الكويت: شركة كاظمة، ١٩٨٦)؛ هـ ـ **عفواً أيها النفط** (جدة: تهامة، ١٩٨٨)؛ و ـ **المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربي ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)؛ ز ـ **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ ح ـ **قضايا وتحدّيات تنموية** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢)؛ ط ـ **عرب الخليج في عصر الردّة** (بيروت: رياض الريس، ١٩٩٥)؛ ي ـ **تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)؛ ك ـ **المأزق العربي الراهن: هل إلى خلاص من سبيل؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

٣ ـ ومع التحولات العالمية والعولمة وآثارها وتداعياتها على البنى الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية، والنفطية الخليجية منها تحديداً، بدأ أسامة عبدالرحمن يعيد صياغة كتاباته عن التنمية والإدارة والدولة العربية وبنيتها من منظور قديم جديد، وأصدر في ذلك ثلاثة كتب فكرية، وإن لم تكن ذات منهجية توثيقية، فقد كان لها أصداء واسعة في الخليج العربي، وبالذات في السعودية. تلك الكتب هي:

أ ـ **النفط والقبيلة والعولمة.**

ب ـ **المعرفة الإدارية والإدارة القبلية والترف النفطي.**

ج ـ **الإسلام والتنمية.**

وكلها صادرة في عام ٢٠٠٠ عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت.

٤ ـ يبقى أسامة عبدالرحمن فوق ذلك شاعراً ملتزماً بهموم وقضايا أمته. وما يميّز شعره هو، فضلاً عن ذلك الالتزام، توافقه وتناغمه التام مع ما يقوله ويكتبه فكراً وثقافة، فهو رجل متسق في أفكاره، سواء كانت شعراً أو نثراً أو كتابات فكرية. صدر له خلال الفترة (١٩٨٢–١٩٩٨) ما لا يقل عن عشرين ديواناً شعرياً، كلها تبوح بالهموم والجروح والطموح والآمال لهذه الأمة. ومن أهم دواوينه الشعرية:

أ ـ **واستوت على الجودي** (جدة ؛ تهامة، ١٩٨٢)؛ ب– **شمعة ظمأى** (جدة، ١٩٨٣)؛ ج ـ **وغيض الماء** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٤)؛ د ـ **نشرة الأخبار** (ملحمة) (اتحاد الكتاب الفلسطينيين، ١٩٨٤)؛ هـ ـ **بحر لجي** (قبرص: دار الشباب، ١٩٨٥)؛ و ـ **فأصبحت كالصريم** (الكويت: شركة كاظمة، ١٩٨٦)؛ ز ـ **شعار** (ملحمة) (قبرص: دار الشباب، ١٩٨٦)؛ ح ـ **موج من فوقه موج** (قبرص: دار الشباب، ١٩٨٧)؛ ط ـ **هل من محيص؟** (قبرص: دار الشباب، ١٩٨٨)؛ ي ـ **لا عاصم** (الكويت: الربيعان، ١٩٨٨)؛ ك ـ **عينان نضّاختان** (قبرص: دار الشباب، ١٩٨٨)؛ ل ـ **رحيق مختوم** (قبرص: دار الشباب، ١٩٨٩)؛ م ـ **الحب ذو العصف** (قبرص: دار الشباب، ١٩٨٩)؛ ن ـ **أشرعة الأشواق** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢)؛ س– **الأمر اليك** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢)؛ ع ـ **قطرات المزن القزحية** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢)؛ ف ـ **يا أيها الملأ** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢)؛ ص ـ **عيون المها** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢)؛ ق ـ **أوتيت من كل شيء** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٤)؛ ر ـ **دفاتر شجن** (مجموعة شعرية) (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨).

تلك نبذة عامة مختصرة لسيرة طويلة لشخصية تشكل بذاتها قضية، وبخاصّةٍ في منطقة الخليج العربي، وتحديداً في السعودية، فأسامة عبدالرحمن إن كتب مقالة أو قصيدة تداولها أغلب المثقفين، وإن فضل ولزم الصمت في أزمنة العواصف أثار تساؤلات العديدين من المقرّبين والأبعدين سائلين أو متسائلين، إما من باب الفضول وشحذ الهمّة، أو من باب الاستنكار والغمز واللمز: لماذا الصمت والسكوت؟

ولاستكمال جوانب مهمة من هذه الشخصية في رؤاها وأفكارها وأطروحاتها ومواقفها ـ في جذورها وأصولها، وفي استمرارها وثباتها أو تبدلها ــ عن قضايا انشغل بها واشتغل عليها على مدار قرابة ربع قرن مضى، وبطلب من مركز دراسات الوحدة العربية، يسعدني أن اقدم نصّ المقابلة التي أجريتها معه.

وفي ما يلي ثبت بنصّ المقابلة والحوار:

■ ***منذ وقت مبكر بدأت اهتماماتك بالوطن العربي والأمة العربية من حيث قضاياها في الوحدة والتحرر والاستقلال والتقدم (النهضة) والتحديات التي تواجهها. وتلك مسألة بدأت تظهر في كتاباتك، وبخاصّةٍ الثقافية والفكرية منها. هل يمكن لنا أن نطلع على تلك البدايات والجذور والبيئات، وأهم المحطات (زماناً ومكاناً وحدثاً) التي ساهمت في تشكيل وصياغة وعيك العروبي واتجاهاتك اللاحقة في السياق ذاته؟ ولكونك ولدت ونشأت في البيئة والثقافة الحجازية من العربية السعودية، فإن هناك مقولة، ولربما ملاحظة، حول ضعف في التوجه العروبي، وفي عدم الاهتمام بالشأن العام***

العربي (الفكر القومي العربي)، وكذلك النأي عن المسائل السياسية بما في ذلك المحلية بين ولدى الأوساط المثقفة في تلك المنطقة. هل هذه المقولة صحيحة أم لا؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يمكن فهم وتفسير تلك المقولة (الحالة أو الظاهرة)؟ نحن نتكلم عن الغالب وليس عن الاستثناءات؛ وماذا عن المستقبل؟!!

عبدالرحمن: كانت ولادتي ونشأتي في المدينة المنوّرة، وكانت دراستي في المراحل الأولى فيها. ومجتمع المدينة المنوّرة كان حاضرة صغيرة تتلاقى فيها قوميات شتى يكوّن العرب منها نسبة كبيرة، ويوجد بعضهم من القبائل المقيمة في المدينة المنوّرة وما حولها، وبعضهم من أقطار عربية متعددة. كما توجد فيها أقلية شيعية. كان مجتمع المدينة يجمع القوميات من بلدان إسلامية عربية وغير عربية بعيداً عن وهج النفط، فلم يكن هذا الوهج حاضراً، ولا كان للنفط حضور في أذهان القوميات. وبصفتي عربياً، فقد وجدت نفسي حريصا على ترسيخ انتمائي العربي في مثل هذا الوسط. وكان هناك وجود لجزائريين وتونسيين ومصريين وفلسطينيين وسوريين وغيرهم من بلدان عربية أخرى، وكان النضال على أشده ضد الاستعمار. وكنْتُ أستمع إلى كثير منهم سواء كانوا في إطار الجيرة أو مدرسين، خصوصا في المدرسة الثانوية حيث كان الاعتماد على المدرسين المصريين كبيراً.

وفي هذا المقام، أود أن أشير إلى محورين مهمين في بدايتي: **الأول** أنه عندما كنت في الخامسة من عمري، سكنت بجوارنا عائلة لاجئة من فلسطين، وربطتها بعائلتي صلة وطيدة، فكنت أستمع بتأثر طفولي إلى المآسي التي حاقت بالفلسطينيين في عام النكبة الأولى، والأعمال الإجرامية التي ارتكبها الصهاينة. وكانت العائلة الفلسطينية تسرد فصولاً كثيرة عن المأساة وبأدق تفاصيلها، وتحكي عن معاناتها. ومنذ ذلك الوقت، سكنت فلسطين في وجداني، وسكنت القضية الفلسطينية في ضميري، وأخذت منذ ذلك الحين أتابع فصول المأساة المتلاحقة، ورافقتني في سني عمري كلها، وفي كل مراحل دراستي وعملي. وسكنت القضية أيضاً في كتاباتي، إذ أتصور أنه ربما كان نصف قصائدي التي تتجاوز الثمانمئة قصيدة موزعة على أكثر من عشرين ديواناً، هي عن فلسطين، وإن كانت هناك قصائد أخرى منشغلة بالشأن العربي عموماً على امتداد الساحة العربية، والأحداث الكبيرة التي مرت على هذه الساحة. ولعل كتاباتي تكاد تكون في محورها السياسي منشغلة بالشأن الفلسطيني عموماً، وبالأحداث العربية الكبرى، والتحديات التي تواجهها الأمة من الكيان الصهيوني وحليفه الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية. ولعله بقدر ما تشكل في وجداني منذ الصغر إيمان بالقضية العربية، وكره للكيان الصهيوني، بقدر ما تشكل الكره لبريطانيا المستعمرة، وللولايات المتحدة الأمريكية، وإن تمحور في العقود اللاحقة على الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أعتبرها وما زلت الخصم الأول للأمة العربية.

والمحور **الثاني** أن الكتب التي كانت تدرّس في المدرسة الثانوية كانت في الغالب كتباً من مصر مخصصة للطلبة المصريين، بحيث ما زلت أتذكر أبياتاً من المحفوظات هي:

مصر الحبيبة لي وطن — وهي الحمى وهي السكن

وهي الفريدة في الزمن — فجميع ما فيها حسن

وكانت المشاعر العربية جياشة على ساحة المدينة كما هي على الساحة العربية عموماً، بحيث كان الصغار ينشدون:

بـــلاد الـــعـــرب أوطـــانـــي	مـــن الـــشـــام لـــبـــغـــدان
ومـــن نـــجـــد إلى يـــمـــن	إلى مـــصـــر فـــتـــطـــوان

وكانت مصر الثقافة والأدب محور اهتمامي، وكذلك النضال ضد المستعمر البريطاني والفرنسي في الساحة العربية، ثم كانت مصر الثورة معلماً بارزاً، ومحطة محورية في ترسيخ الاهتمام بقضايا الوحدة والتحرر. وجاءت دراستي في الولايات المتحدة الأمريكية لتضمني إلى صفوف أنشطة الطلاب العرب، وكان المدّ القومي على اختلاف أطيافه عارماً، وشاركت في منظمة الطلاب العرب. وجمعتني هذه المنظمة ببعض الطلاب الذين كان لهم دور بارز في المدّ القومي، وإن آل المآل بهم بعد ذلك في وضع مختلف على الطرف الآخر من بين من يتسنمون مواقع رئيسية في تيار الصلح المصري مع الكيان الصيهوني، وفي تيار الصلح الفلسطيني مع الكيان الصهيوني. إني من جيل النكسات، كما تسميه بعض قصائدي، ولكني من جيل التحديات أيضاً. ولعل من أهم التحديات تحقيق الإرادة الحرة، واستقلال القرار والكرامة، والنهوض والتنمية.

وعود على بدء، فإن المدينة المنوّرة التي ولدت ونشأت فيها كحاضرة لعرب وقوميات أخرى، فإن تلك القوميات استعربت عموماً. ولعل ذلك ينطبق على استعراب أمصار شتى خارج جزيرة العرب منذ امتداد الفتح الإسلامي، مثل مصر وشمال أفريقيا. والقوميات الإسلامية غير العربية وحتى العربية في تلك الفترة، كان بعضها قد قدم إلى المدينة المنوّرة منذ مئات السنين، وبعضها منذ عشرات السنين لهدف ديني بحت، فلم يكن هناك وهج نفط، ولم يكونوا طلاب كسب نفطي، في وقت كان وسط الجزيرة العربية بصورة خاصة منطقة طرد للباحثين عن عمل في جنوب العراق وغيره. وكان هناك تناغم بين العرب وغيرهم من قوميات أخرى، وكانت العروبة حاضرة، والدين حاضراً من دون أي صدام أو تنافر، بل تلاق ودّي حميم، بل إنه من اللافت للنظر أن يكون الحماس لنصرة فلسطين عامّاً وقوياً في أوساط العرب بالطبع، وحتى في أوساط الأقليات الإسلامية الأخرى.

أما في الوضع الراهن، وبعد طوفان العمالة الوافدة الذي طغى على المدينة وغيرها، وأحدث ما أحدث من خلخلة في الترابط الاجتماعي، وفي كينونة المجتمع، فإن الوهج العروبي خفت إلا في وجدان الجيل الذي عاش الحقبة الماضية، وخصوصا أنها الحقبة التي شهدت المدّ القومي العربي، والانتصارات العربية، والانتكاسات العربية الكبيرة. ولعل هذا الخفوت العروبي تشهده المدن الأخرى، وخصوصا بعد أن عادت قوية نزعات التعصب القبلي والانتماءات القبلية، وبالذات في وسط الجزيرة. ومن المستغرب أن ترسخ القبائل العربية التفريق بين القبلي وغير القبلي. والعودة إلى القبلية هي أصلا عودة جاهلية من ناحية، ونكوص عن مفهوم الدولة أو الوطن من ناحية أخرى.

وإذا كانت القبلية حاضرة في المدينة في الحقبة الماضية، فالطبقة العليا كانت قلة أثرياء من بلدان إسلامية قبل حضور النفط، وكان ثراء هؤلاء حاضراً معهم من بلدانهم، ولكن المد

العروبي كان قوياً. أما في الحقبة الراهنة، فإن الطبقة العليا امتزجت فيها القبلية بالنفط في المدينة وغيرها، وامتزاج القبلية بالنفط أضعف الوهج العروبي، والتوجه العروبي، وجعل القبيلة المحور، والثراء النفطي الهدف في ظل انحسار المدّ العروبي.

■ ***على رغم أنه أسيء فهمك في بعض بلدان الخليج العربي عندما صدر كتابك «عرب الخليج في عصر الردة» ١٩٩٥؛ إلا أن قراءة شاملة له توضح أنك وإن كنت تبحث في موضوع الخليج وأنظمة الحكم والمجتمعات فيها من فكرة النكوص عن «العروبة والقيم الوطنية» على خلفية تداعيات أحداث غزو العراق للكويت، إلا أن حقيقة الأمر هي أنك كنت تتكلم عن أن النكوص عن العروبة والقيم الوطنية أصبح منتشراً ليس فقط في أقطار الخليج العربية، وإنما في أقطار عربية أخرى، وقلت «... ولا تكاد تجد في أقطار الخليج العربي رفضاً لهذا التوجه إلا لدى بعض فئات من التيار الديني وقلة من الفئة المثقفة التي نأت بنفسها عن طوفان مثقفي النكوس والمستعربين الجدد.. وهذا ربما انطبق إلى حد كبير وإن تفاوتت الدرجة على العديد من الأقطار العربية غير الخليجية...» (ص ٣٥). هذا فضلا عما ذكرته تأصيلا للردة والنكوص وارتباطها بالموقف الرسمي في مصر من إسرائيل منذ زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد. والسؤال هو: في ضوء ما تقدم؛ هل نحن بالفعل أمام نكوص لـ «فكرة العروبة والقيم الوطنية» في حالة شمولية؟ وإذا كان الأمر كذلك؛ فما الذي يفرق منطقة الخليج عن غيرها من المناطق العربية الأخرى؛ علماً أن أقطاراً عربية غير خليجية كانت سباقة للتعامل مع الكيان الصهيوني قبل حتى أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠/١٩٩١) وعلماً أنك تقول (مستدركاً) إنه وعلى رغم نكوص عرب الخليج في أعقاب حرب الخليج، وردود الفعل العارمة، إلا أنها لا يمكن أن تدوم على رغم حدتها، فالكويت وأقطار الخليج العربية جزء من الأمة، وكونه كذلك فهو أمر ليس وفق هوى، ولا ظرف، ولكنه رباط تاريخي حضاري ثقافي ديني يجسد هوية الأمة...»، وتواصل القول: «.. والأنظمة مهما طال أمدها لا تدوم وتبقى الأمة....» إلخ. والسؤال هو: هل ما زلت متمسكا بهذه المقولات؟ وهل نحن أمام حقائق أم أمان؟ وماذا تقول بعد عشر سنوات على صدور ذلك الكتاب حول تلك الأفكار والمقولات، وفي ضوء وسياق المعطيات الحادثة والمستحدثة والمتواصلة في المنطقة وفي البلدان العربية، سواء تعلق بالتفاعلات المتصلة بالقوى الخارجية أم بالقوى الداخلية وردودها والمواقف الشعبية؟***

عبدالرحمن: إن النكوص عن المبادئ والقيم العروبية كان صارخاً إبان اجتياح العراق للكويت وعاصفة الصحراء الأمريكية، ولعله كان صارخاً في الكويت، وبدا وكأنه ردة فعل ضد مواقف بعض الأقطار العربية. وقد لمست ذلك مباشرة ورأيت مواقف انقلبت من النقيض إلى النقيض حتى من قبل من كانت لهم بالقومية العربية والمبادئ العروبية وشائج قوية؛ غير أنني ذكرت أن النكوص العربي لم يكن قاصراً على أقطار الخليج العربي وارتباطها في كثير من الأحيان باتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، وشحذ إعلامي محلي في الكويت لتجميل صورة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها محررة للكويت، فمصر السادات قد كانت أبرز معالم النكوص العربي، وكانت ضربة في الصميم بالنسبة الى الأمة

العربية كلها لدور مصر المركزي وثقلها الرئيسي في الوطن العربي. وعلى رغم ذلك، فإن البعض في أقطار المنطقة ربما وقف عند العنوان ولم يقرأ جيداً أن النكوص كان أسبق في مصر السادات، وأن النكوص، وإن تفاوتت الدرجة، حاضر في أقطار عربية شتى. وكنت وما زلت مقتنعاً، كما ذكرت في كتابي: **عرب الخليج في عصر الردة** أن الكويت وأقطار الخليج العربية جزء من الأمة العربية.. وذلك ليس وفق هوى ولا ظرف.. ولكنه رباط تاريخي حضاري ثقافي ديني يجسد هوية الأمة. ولعل النكوص في معظم أقطار الخليج العربي ليس صارخاً، وهناك تيار عروبي ما زال قوياً ومتماسكاً بنهجه. وبعد عشر سنوات ما أزال على موقفي نفسه وإن كان للاحتلال الأمريكي للعراق، وزيادة عبث الولايات المتحدة في المنطقة، قد جعل الصورة أكثر قتامة، وزاد من قتامتها الناكصون عن المبادئ العروبية، والقيم العروبية، أو الليبراليون المتأمركون. ولكن يبقى في الوطن العربي الإصلاحيون الوطنيون العروبيون الذين يحملون الإصلاح، ويحملون راية العداء لاستراتيجيات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل مصر التي تمثل الثقل الأكبر، ومع وجود تيارات وطنية إصلاحية، فإن دور مصر منذ حقبة السادات قد تأطر وأصبح مطلوباً منها أن تؤدي دوراً مؤطراً في رؤية أمريكية صهيونية. ولعل هذا ثمن الصلح مع الكيان الصهيوني أو أحد إفرازاته. وما زلت مقتنعاً أنه إن حدث إصلاح حقيقي وجوهري في مصر، فسيكون ذلك حافزاً ودافعاً ومساهماً في تحقيق الإصلاح في أقطار عربية شتى، وأنه ما لم يحدث ذلك فستبقى مصر تحت وطأة الرؤية الأمريكية الصهيونية، وسيبقى الوطن العربي إلى حدّ كبير تحت وطأتها.

■ ***في معرض مناقشتك الآراء حول الوحدة العربية بما في ذلك ملاحظة أطروحة د. محمد عابد الجابري عن جدلية الوحدة العربية والدولة القطرية، ذكرت في كتابك «عرب الخليج في عصر الردة» (١٩٩٥)، أن الوصول إلى تلك الوحدة عن طريق الدولة القطرية غير ممكنة. فإذا كانت غير ممكنة عبر الدولة القطرية؛ فعن أي طريق آخر يمكن أن تكون أكثر ممكنة؟ ولماذا؟ وكيف؟***

عبدالرحمن: يبدو أن تأكيدَ ضرورة الدخول إلى الوحدة العربية من خلال الدولة القطرية مبعثه رسوخ الدولة القطرية وعدم إمكان تجاهلها أو القفز عليها. ولكنَّ الدولة القطرية لن تسمح بالتوجه الوحدوي بسبب زيادة انكفائها القطري، وتمجيد القطرية، وإشاعة الثقافة القطرية. وهذه كلها تقف عائقاً أمام اعتبارها مدخلاً الى الوحدة. ويبدو أن التنظير لاعتبار الدولة القطرية مدخلاً إلى الوحدة هو إخضاعها لشروط من أهمها الديمقراطية، وأنه حين تكون الدولة القطرية ديمقراطية وقوية، فإنها لا تتردد في الانفتاح على أفق أرحب للوحدة. ولكن هذا مجرد افتراض، وهو افتراض لا يسنده الواقع ولا مجريات الأحداث. كما أن فكرة السوق العربية المشتركة باعتبار البعد الاقتصادي مدخلاً للوحدة، وعلى رغم القرارات الرسمية المتعددة في هذا الصدد، فإنه في ظل الانكفاء القطري تبدو هذه الفكرة بعيدة المنال، ناهيك عن الوحدة. وإذا كانت الوحدة غير ممكنة من خلال الدولة القطرية، فإنه غير وارد أن تأتي بإرادة فوقية من دولة قائدة تحاول فيها أن تقفز فوق الدولة القطرية، فقد ذهب عهد الدولة القائدة، وذهبت ثقافة الدولة القائدة، وليس هناك استحباب لفرض الوحدة بالقوة. وما كان للوحدة أن تأتي بإرادة فوقية، ولا أن تأتي بالفرض. إن الوحدة مطمح مشروع، والطريق إليه يبدو

واضحاً، ولكن غلبة الانكفاء القطري، وثقافة الدولة القطرية، وشخصنة القرار، والزعامات الفردية التي تحكمها الأهواء، تجعل المسألة بعيدة المنال. ويبقى الأمل معقوداً في المستقبل بجيل واعد، وحراك اجتماعي صاعد لا بد من أن يفعل فعله على الساحة العربية. قد يكون ذلك من قبيل الأمنية، ولكنها أمنية محببة بدلاً من إيصاد الباب من دون بارقة أمل.

■ ***الملاحظ على ما ينتظم ويتواصل في كتاباتك، البحثية والفكرية منها، اهتمام وهم مسكون بقضايا مركزية محددة مثل: التنمية والتخلف، الإدارة والبيروقراطية، الثقافة والمثقفون والمعرفة. هل توضح لنا أولاً العلاقة العضوية بين هذه العناصر؟ وثانياً مدى صلتها بالمسألة العربية من حيث النهوض والتقدم والوحدة... الخ؟***

عبدالرحمن: لعل كتاباتي يدور معظمها حول التنمية والنفط والثقافة ومحاور أخرى تتصل بالقضايا العربية الكبرى. أما عن التنمية، فمعروف أنها لا بد من أن تكون في صميم الاهتمام، ذلك أنها تعني تحقيق القاعدة والقوة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية والإدارية. والقاعدة والقوة إجمالاً هما الأساس للحاضر والمستقبل. والإدارة عنصر محوري في التنمية، إذ من البديهي أنه لا يمكن لأي استراتيجية تنموية أن تجد طريقها إلى التطبيق من دون إدارة كفؤة وفعالة. وهي من المحاور الغائبة والضائعة التي لم تلق ما تستحقه من اهتمام من أكثر المهتمين بموضوع التنمية. ولعل الثقافة أيضاً من بين المحاور الغائبة والضائعة التي ينطبق عليها القول نفسه مع أن الثقافة هي التي يفترض أن ترسخ الوعي وتقود التغيير في الحراك الاجتماعي، وتساهم بصورة فعالة في التنمية. ولعل الإدارة والثقافة هما من بين المحاور التي يشملها المفهوم المعروف للتنمية باعتبارها عملية إحداث نقلات نوعية حضارية على الصعد كافة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية والتقنية. ولقد حاولت أن أركّز إلى حد ما على المحورين الإداري والثقافي من دون إغفال المحاور الأخرى لكي يمثل الجهد تسليطاً للضوء على محاور مهمة، ولكنها غائبة أو مغيّبة في كثير من الأحيان، إذ من المعروف أن المحور الاقتصادي يحظى بالاهتمام الكبير لأن مردوده ملموس ومعالمه بارزة.

■ ***في سياق ما تقدم؛ فإن فكرة التنمية وإدارة التنمية كانت مهيمنة وطاغية على كتاباتك، خاصة منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، ومع كتابك الشهير الأول: «البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية» (١٩٨٣)، والكتابات اللاحقة مثل: «صور من البيروقراطية النفطية» (١٩٨٥)، و«عفوا أيها النفط» (١٩٨٨)، و«الإنسان العربي والتنمية» (١٩٩٠)، و«قضايا وتحديات تنموية» (١٩٩٢)، و«تنمية التخلف وإدارة التنمية» (١٩٩٧)؛ فضلا عما ذكر سابقا أو ما سيذكر لاحقاً تتكلم عن عناصر للتنمية المطلوبة (التنمية الفعلية الشاملة)، وكذلك تتحدث عن عناصر رئيسة «الإدارة» لتلك التنمية المطلوبة، فهل حددت لنا بشكل واضح تلك العناصر للتنمية المطلوبة، وكذلك العناصر للإدارة قياساً على ما ذكرته في كتاباتك، وقياسا على مقولات أخذت تشيع وتقول: «ألا تنمية من دون ديمقراطية!؟».***

عبدالرحمن: لن أنظر إلى التنمية وعناصرها، فهي معروفة ومتداولة في أدبيات التنمية.

ومن أولى الأولويات حرية الإرادة، واستقلال القرار، والاستراتيجية الموضوعية المدروسة، والآليات الفعالة للتنفيذ، وتحقيق الغايات والمرامي والأهداف التي تضمنتها الاستراتيجية. ولا يتسع المجال لتفصيل خلق الآلية الفعالة للتنفيذ، أي الإدارة الكفوءة القادرة على تحقيق أهداف التنمية الفعلية، وهي تحتاج إلى إصلاح إداري جذري، ليس في إطار تنظيمي فحسب، ولكن في إحداث تغيير في الرؤية، وفي السلوك، وفي القدرات، ومن أبرز عناصره إيجاد إداريي التنمية من خلال برامج غير تقليدية في أهدافها ومضامينها والقائمين عليها والمنتظمين فيها. وقد كتبت عن ذلك بالتفصيل في كتاب **إداريو التنمية** (١٩٨٩). ولعل حرية الإرادة واستقلال القرار لا ينسجمان مع شخصنة القرار، وزعامة الفرد، فهي لن تكون حاضرة حضوراً موضوعياً إلا في إطار ديمقراطي حقيقي، وعلى قاعدة صلبة لإرادة مجتمعية مشاركة في صنع القرار. ولعل التنمية الفعلية بمفهومها العام تشمل الديمقراطية، إذ إنها عملية حضارية لنقلات نوعية في مدارج الرقيّ والقوة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري والثقافي والتقني. ويتضح من ذلك أن البعد السياسي محوره الديمقراطية، إذ إنها الركيزة المحورية لحرية الإرادة واستقلال القرار.

■ ***في إصداراتك الأخيرة، وبالذات «النفط والقبيلة والعولمة» (٢٠٠٠)، و«المعرفة الإدارية والإدارة القبلية والترف النفطي» (٢٠٠٠)، وكذلك «الإسلام والتنمية» (٢٠٠٠).. برزت القبيلة والعولمة جنباً إلى جنب مع النفط والدين (العقيدة) كقوى ومتغيرات حاكمة في السياقات العربية الداخلية أو البينية. ما هي حظوظ القبيلة في مواجهة العولمة كمتغير آخر حاكم ومستقبلي؟ أين الدولة والمجتمع من هذه المعادلة؟ وما هو مستقبلها؟ وماذا بعد الماء والنفط والقبيلة؟***

عبد الرحمن: بالنسبة الى أقطار الخليج العربية، فإن الدولة إلى حدّ ما هي دولة القبيلة، والمجتمع هو مجتمع القبيلة. ويبدو أن هناك عودة إلى ترسيخ الانتماء القبلي، والولاءات القبلية في إطار دولة القبيلة، ومجتمع القبيلة، وإن بدت واجهات الدولة عصرية، ذلك أنها تخفي وراءها نمط القبيلة. ويبدو وكأن النمط القبلي خارج سياق العولمة، بل يقف على النقيض منها لأن العولمة تحاول أن تجمع العالم في إطار واحد تتهاوى فيه السدود والحواجز والقيود بين الدول، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، بينما القبيلة تحاول إقامة السدود والحواجز والقيود اجتماعياً وقبلياً في إطار أضيق من إطار الدولة؛ غير أنه يبدو من مجريات الأمور على صعيد أقطار الخليج العربي النفطية أن القبيلة من الممكن أن تحتفظ بولاءاتها وانتماءاتها، اجتماعيا وسلوكياً، وأن تدخل تحت مظلة العولمة لتحظى بواجهة عصرية مع أنه في الغالب لا بد من أن يكون هناك تصادم بين الولاءات والانتماءات القبلية الضيقة الإطار والعولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواسعة الإطار. ولعل هذا يندرج في إطار الجدل الذي يدور حول مدى إمكانية الإبقاء على الثقافة المحلية في إطار ثقافي عالمي متنوع الثقافة، ليس بالضرورة أن تحكمه ثقافة واحدة، وإن كانت مهيمنة عليه ثقافة واحدة. وإذا كانت الدولة هي دولة القبيلة، والمجتمع هو مجتمع القبيلة، فإنه لا تناقض بينها وبين ترسيخ الولاءات القبلية والانتماءات القبلية تحت ضغط الحاجة الى دولة عصرية تتجاوز مفهوم القبيلة، وتحت ضغط العولمة وثقافتها. وإذا كان النفط قد أعطى القبيلة ودولة القبيلة ثقلاً كبيراً، فإنه مورد آيل الى

النضوب، ولا بد من الاستفادة المثلى منه في فرصة تاريخية لبناء دولة عصرية جوهراً، وتحقيق التنمية الفعلية الشاملة حفظاً لمستقبل الأجيال القادمة. ويبدو أن النفط سينضب ولن يتحقق ذلك، كما أن الماء الذي هو هاجس القبيلة منذ الحقب الغابرة قد موّله النفط بإقامة محطات التحلية، وإذا نضب النفط فسيقف هذا التمويل للماء، وبعدهما لن يكون للقبيلة ولا لدولة القبيلة أي مستقبل.

■ ***الإصلاحات في المنطقة العربية وبلدانها، والحديث عن الديمقراطية والمشاركة الشعبية والمجتمع المدني ومؤسساته الأهلية، والحقوق والحريات الأساسية والعدالة، سواء في شكل إصلاح شامل أو جزئي؛ بدأت تبرز هي وقواها المجتمعية، وكذلك الخارجية ومبادراتها، منذ مطلع الألفية الثالثة بشكل لا مثيل له سابقاً. أنت من الذين انتبهوا لقضايا المشاركة في صنع القرار منذ نهاية الثمانينيات: «المثقفون والبحث عن مسار» (١٩٨٧) ترى ما هي حظوظ تلك المطالب والمشاريع الإصلاحية في المنطقة العربية عموماً وفي منطقة الخليج خصوصاً مع تحديد أبرز القوى والمتغيرات الحاكمة في مستقبل تلك التوجهات الإصلاحية وقواها؟***

عبدالرحمن: المطالبة بالإصلاح حاضرة منذ أمد بعيد، وكانت هناك تضحيات كثيرة مع أنه لم يتحقق قدر ملموس من الإصلاح، ذلك لأن ثقافة الاستبداد حاضرة، ولأن الاستعمار يريد أن يجعل المنطقة خاضعة لثقافة الاستبداد، وخاضعة بإرادة فوقية لاستبداده. وفي الآونة الأخيرة برزت دعوات الإصلاح بصورة قوية، وتحمّل من شارك فيها قدراً من التضحية، وذلك أمر ليس مستغرباً، فالطريق إلى الإصلاح شاق وطويل، والإصلاح المطلوب ليس هو إجراءات شكلية أو صورية أو هامشية.. ولكن إجراءات جذرية لتحقيق ديمقراطية فعلية غير صورية وغير شكلية. ويبدو ظاهراً وكأن هناك تبشيراً أمريكياً بالديمقراطية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بدعوى أن الديمقراطية هي النقيض للإرهاب. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ليست مع الديمقراطية الحقيقية في أقطار المنطقة وأقطار الوطن العربي عموماً، وقد قامت باحتلال العراق من دون شرعية دولية، ويبدو وكأن الأنظمة العربية من بين الدول التابعة التي أعطت شرعية للاحتلال الأمريكي للعراق. وبسقوط ذريعة وجود أسلحة الدمار الشامل، بشرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها جاءت من أجل ديمقراطية العراق وحريته، وأنها ستجعل منه منصّة لإشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار مشروعها لإعادة ترتيب المنطقة وزيادة الهيمنة عليها تحقيقاً لمصالحها. وقد اختلطت الأوراق، وكان دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط الإصلاح الديمقراطي ضربة للتيارات الوطنية الساعية منذ أمد لتحقيق الإصلاح من دون حاجة إلى ديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية التي لا بد من أن تكون وفق هواها وتفصيلها. ومع حدوث بعض الإصلاح الجزئي، فإنه لم يتم تحقيق الإصلاح الجوهري المطلوب، وربما تستخدم قضية الإرهاب والدعوة إلى الوحدة الوطنية كمشجب لتعليق مسألة الإصلاح، كما أن الفوائض المالية النفطية قد تجعل الأنظمة تسترخي في مواجهة متطلبات الإصلاح. والوطن العربي إجمالاً لم يتحقق فيه قدر ملموس من الإصلاح الجوهري على رغم صعود تيارات وطنية أخذ صوتها يرتفع عالياً مطالبة بذلك الإصلاح. ومن اللافت للنظر أن الولايات المتحدة الأمريكية، بالنسبة الى الأنظمة الحليفة لها، تعتبر أي خطوة

هامشية إنجازاً كبيراً يستحق التقدير. ومثل هذا الأمر هو محاولة لإجهاض المشروع الحقيقي للإصلاح الذي تتبناه التيارات الوطنية، وهي على خلاف مع النهج الأمريكي وسياساته. ويبدو في هذا السياق أنه لن يتحقق الإصلاح الجوهري المطلوب في الأمد المنظور.

■ ***المرأة العربية عموماً، وفي منطقة الخليج خصوصاً، تبدو حاضرة في كتاباتك وشعرك. أين موقعها من النفط والقبيلة والعولمة؟ وما هو مستقبلها في ضوء ذلك، وفي سياق الحديث عن الإصلاحات والديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان؟***

عبدالرحمن: لقد كتبت عن المرأة تحت عنوان: «العنصر البشري الموؤود» في كتاب البيروقراطية ومعضلة التنمية عام ١٩٨٢، موضحاً غياب المرأة عن المشاركة في صنع القرار، بل بعد المرأة عن المشاركة الفاعلة أيضاً على الصعد الاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والاجتماعية. كما كتبت عنها في كتب أخرى مثل: التنمية بين التحدّي والتردّي عام ١٩٨٥، ومثل كتاب: النفط والقبيلة والعولمة عام ٢٠٠٢. ولعل هذا الكتاب الأخير فيه إجابة مفصلة عن المرأة وموقعها من النفط والقبيلة والعولمة تحت عنوان: «المرأة النفطية». ولا أودّ الخوض في التفاصيل، ولكن أشير إشارة عابرة إلى أن المرأة قد تنغمس في الترف النفطي وزينته وزخرفه، أو تبحث عن سرابه، وتعتمد اعتماداً اتكالياً على العمالة المنزلية الوافدة، وتكون بذلك قد أجهضت دورها الحقيقي في المشاركة المجتمعية الفاعلة، ودورها الحقيقي في التنمية. ولكن على رغم وهج النفط والمنغمسات فيه أو اللاهثات وراء سرابه، هناك المرأة المتمردة على ذلك، والتي تحاول أن تشق طريقها بإرادة واعية في ظل وطأة قيم القبيلة وتعاظمها، لكي تجد لنفسها دوراً. ويبقى أن المتمردات قلة، وهذه القلة هي التي يمكن أن تفتح نافذة أمل لمستقبل واعد، خصوصاً حين تنتصر قضية الإصلاح والديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان؛ غير أنه يجب ألا يغيب عن البال أن المرأة، وإن كانت مضطهدة أكثر من الرجل في ظل ثقافة الاستبداد التي تمارسها دولة القبيلة، فإن القضية بالنسبة اليهما واحدة، وتتطلب السعي الدؤوب وبذل التضحية، وتحمل المشقة، في سبيل تحقيق مطمح مشروع لغاية حضارية نبيلة.

■ ***في تفسير تأخر العرب في الأخذ بالمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق والحريات والمجتمع المدني ومؤسساته الأهلية؛ هناك مقولة ترى بأن أحد متغيرات هذا التفسير يرتبط بحالة العداء الشديد تجاه الغرب والتجربة الغربية في تلك الوسائل والأدوات والمؤسسات الدستورية وعدم الانتباه أو الإغفال المتعمد لتلك التجربة والخبرة الإنسانية في السياسة وإدارة الدولة والمجتمع. هذا العداء كان سائداً لدى النخب العربية.. إسلامية أكانت أم قومية أم يسارية، فردية أم جماعية؛ بما في ذلك على مستوى الدارسين العرب في الغرب في الفترة ما بين منتصف القرن العشرين وقبيل نهاية القرن ذاته، وبعضها ما زال. هل أنت مع هذا الرأي؟ أم لا؟ ولماذا؟***

عبدالرحمن: إذا كان العداء مع الغرب قائماً منذ أمد نتيجة استعماره أقطاراً عربية، فإن هناك إعجاباً بالديمقراطية المطبقة في دول الغرب. والديمقراطية، وإن كانت غربية الممارسة مؤخراً، فهي نتاج تراكم حضاري إنساني، ولا أعتقد أن الإسلام في جوهره ضد الديمقراطية، بل إنه معها للحكمة المستفادة منها، وما يتحقق من خلالها من إصلاح في أبعاده السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية. وقد تطرقت إلى ذلك في كتاب: **الإسلام والتنمية** عام ٢٠٠٢. إن الخصومة الثقافية مع الغرب التي يحملها عادة التيار الديني في الوقت الذي يخاصم فيه الغرب، يشبع نهمه الاستهلاكي من منتجات الغرب، كما أن الغرب الذي يخاصم الإسلام ربما وظفه كما وظفه في أفغانستان إبان الاحتلال السوفياتي لها، كما توجد له علاقات وطيدة بأنظمة المنطقة سعياً إلى استنزاف المزيد من ثرواتها والحصول على الصفقات الكبيرة. ولعله ترسخت ثقافة الاستبداد في الأقطار العربية تحت مبرّرات مختلفة، من بينها تأجيل الديمقراطية السياسية في سبيل تحقيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، أو تحرير فلسطين. وقد تسعى ثقافة الاستبداد تحت مظلة الدين والقبيلة إلى رفض الديمقراطية لتطويع المجتمع وجعله قابلاً لشخصنة القرار وزعامة الفرد أو زعيم القبيلة. وأعتقد أن هناك من القوميين من أدركوا منذ أمد ليس بالقريب أهمية الديمقراطية، وأن غيابها كان واحداً من الأسباب والنكسات التي حاقت بالأمة. كما أن هناك من الإسلاميين المتنورين من هم مع الديمقراطية، وإن ظل القوميون والإسلاميون على خصومتهم مع الغرب لأمر يجمعهم في تاريخه الاستعماري، ثم دعمه الاستعمار الصهيوني، وكذلك استهدافه المنطقة العربية واستنزاف ثرواتها. ولا أعتقد أن هناك عاقلاً من هؤلاء أو أولئك يرفض، وخصوصاً في الحقبة الحالية، الديمقراطية على اعتبار أنها نهج غربي. كما أعتقد أن كثيرين من الدارسين العرب في الغرب، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، قد انبهروا بإنجازاتها الحضارية، وبالنهج الديمقراطي، ولكنهم كانوا خصوماً للولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الخارج بطريقة لا تنسجم مع تلك الإنجازات، ولا مع النهج الديمقراطي، ولا مع القيم الديمقراطية.

■ ***في كتابك «المثقفون والبحث عن مسار» (١٩٨٧)؛ كنت تصوغ أو تعيد صياغة رؤى وأفكار حول أدوار ومسار للمثقفين في منطقة الخليج العربي. هل ما زالت الرؤى والاستراتيجيات والأدوار والمسارات التي طرحتها قائمة؟ وأين هم المثقفون الذين تحدثت عنهم في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين؟ علماً بأنك وبعد عقد من ذلك، وفي كتابك «المعرفة الإدارية والإدارة القبلية والترف النفطي» ٢٠٠٠؛ تقول إن منطقة الخليج العربي لم تبرز مصلحين أمثال الطهطاوي وطه حسين، وإن اساتذة الجامعات فيها أصبحوا أداة لدعم الأوضاع القائمة بدلا من تغييرها طبقاً لدورهم المفترض (ص ٣٦-٣٧).***

عبدالرحمن: إن الرؤى والاستراتيجيات والأدوار والمسارات التي طرحتها ما تزال قائمة، فما تزال هناك الدعوات الى الإصلاح والتنمية، ولكن كان اجتياح العراق للكويت، وعاصفة الصحراء الأمريكية، حدثاً قسم المثقفين العرب، وربما قسم الذات العربية. وقد برز في بعض أقطار المنطقة مثقفون ضالعون في تمجيد الولايات المتحدة الأمريكية، ولعلي أسميهم بالليبراليين المتأمركين. وعلى كل، فمثل هؤلاء موجودون في أقطار عربية شتى ومن بينها مصر، ولكن البروز الصارخ لمثل هؤلاء ليس هو موضع الاستغراب، وإنما موضع الاستغراب تجاوز كل الخطوط الوطنية والعروبية، وربما التنكر للمبادئ الوطنية والعروبية حتى عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، ومباركة كل ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية. يضاف إلى ذلك، بروز الإرهاب الذي جاء في نظر كثيرين ردة فعل على أوضاع ظالمة، وعلى عبث أمريكي

بمقدرات الأمة. وكلا هذين التوجهين ألقى ظلالاً قاتمة على تلك الرؤى والاستراتيجيات والأدوار والمسارات. ولكن يبقى دور الإصلاحيين الحقيقيين أساسياً، وهم بطبيعة الحال لا يحيدون عن القيم والمبادئ العروبية قيد أنملة، ولا ينكصون عن موقفهم من الولايات المتحدة الأمريكية طالما ظلت خصماً لأمتهم وقضاياها. أما أن منطقة الخليج العربي لم تبرز مصلحين من أمثال الطهطاوي وطه حسين، فأعتقد أنه على رغم وجود دارسين ربما درسوا في البلدان نفسها، فإن استحواذ البريق النفطي على أذهانهم، واللهث وراء المغنم أو الموقع، ما ترك لديهم فرصة لإدراك حقائق الواقع وتحديات الحاضر والمستقبل، وشحذ الهمم للنهوض والرقي الحضاري.

■ ***أنت أيضاً شاعر مسكون في قصائدك بقضايا الوطن والإنسان والأمة في حاضرها ومستقبلها، ومستلهماً بعضاً من تاريخها في ماضيها.. وأنت كذلك مسكون بتلك القضايا في كتاباتك الثقافية والفكرية كما أشرنا إلى ذلك. وما يبدو جميلا في ذلك كله هو تطابق وتناغم ما تقوله شعراً ونثراً وثقافة وفكراً ودراسة. ومع ذلك، يبقى المفكر والشاعر حبيس أفكاره في كتاباته وأشعاره، فهو عاجز عن التغيّر والتأثير. وفي ذلك يقول الطاهر لبيب في مقالة له: «ثقافة بلا مثقفين»(١) «لم يحدث أن دافع المثقف العربي المعاصر عن قضية انتصرت، لذلك يرى أنه قد يجد النصر في الكتابة ذاتها»، بل عبّرت أنت بنفسك عن بعض هذه الحقائق في كتابك الأخير «شظايا في الفكر والتنمية والوطن»(٢). هل أنت بالفعل تشعر بالتشظي؟ وهل يصبح حرق الكتب والقصائد؛ إذ لا فائدة منها؛ هو المطلوب حقاً؟***

عبدالرحمن: يبدو أنه يسكن في وجداني إيمان عميق بقضايا الأمة العربية والتحديات التي تواجهها في حاضرها ومستقبلها، ولعل فكري وشعري تسكنه تلك القضايا، وخصوصاً أنني أعتبر حتى في ميدان الشعر أن الشعر رسالة ولا بد من أن تكون مهمته ترسيخ وصقل الوعي بقضايا الأمة، ونثري يسير في النسق نفسه. ومعروف أن الشاعر أو الكاتب ليس صانع قرار، ولا يملك آلية التنفيذ. ولذلك لا أعتبره حبيس أفكاره. إن الشعر والكتابة هما ساحات انطلاقه وإبداعه وتعبيره عن مشاعره، وهو يجد نفسه في كثير من الأحيان خصماً لمن يملك صنع القرار، ويملك آلية التنفيذ، لأنه يجد فيه المجهض لآماله وطموحاته وآمال الأمة وطموحاتها. وقد أختلف مع مقولة د. الطاهر لبيب في أن المثقف يجد النصر في الكتابة، ولم يحدث أن دافع عن قضية انتصرت، لأنه إن دافع فهو دافع بالقلم، والقلم لا يحقق نصراً لقضية. إنه يحاول شحذ الهمم، واستنهاض العزائم، وإحداث الحراك الفاعل، ولكن حتى هذه المحاولات قد تطبق عليها أجهزة الرقابة، فلا تترك لها مجالاً لفعل فعلها، وإن كان الفضاء الثقافي الواسع بفعل التقنية المعاصرة ربما بإمكانه تجاوز الرقابة، إلا أن حضورها على الصعيد المحلي يظل ذا تأثير. ومعروف أن السلطة في طرف، والثقافة في طرف آخر. والسلطة بطبيعتها مناهضة

---

(١) الطاهر لبيب، «ثقافة بلا مثقفين: من الملحمي إلى التراجيدي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٢ (آب/أغسطس ٢٠٠٢)، ص ٢٥ ـ ٣٥.

(٢) أسامة عبد الرحمن، **شظايا في الفكر والتنمية والوطن** (الشارقة: دار الخليج، ٢٠٠٢).

للثقافة. إن تأثير الكتابة لا يأتي بالضرورة آنياً، ولا يأتي بالضرورة مادياً، ولكنه قد يكون حاضراً في الذهن والوجدان، حافظاً للآمال والتطلعات. وعلى سبيل المثال، فإن قضية فلسطين التي حضر فيها الأدب وغاب العلم، حفظها الأدب في الوجدان والضمير وأبقاها ماثلة للعيان. ولعل من دواويني الشعرية العديدة وبعض الملاحم الشعرية، ملحمة بعنوان: **نشرة الأخبار** نشرها اتحاد الكتّاب الفلسطينيين عام ١٩٨٤ باسم مستعار، وهي تصور الوضع العربي القاتم وموقع القضية الفلسطينية في هذه القتامة. وقد رأى الناشر نشرها بالاسم المستعار: **مسيب العيوني**، مع أنني لا أحبذ الاسم المستعار. ولذلك أفصحت عنه في ملحمة أخرى بعنوان: **شعار** عام ١٩٨٦، وإن تحملت قدرا من العنت والمشقة. ولا تستطيع الثقافة أن تصل إلى أكثر من ذلك، وصدق أبو تمام حين قال:

السـيـف أصـدق إنـبـاء مـن الـكـتـب ... في حـدّه الـحـد بـين الـجـدّ والـلـعـب

وربما كانت الكتابة ملهمة لقيادة قادمة تملك صنع القرار أن تنقلها من إطار الوجدان والضمير إلى إطار الواقع. والكاتب يؤدي دوره بالكتابة ويعتبرها رسالة، وهي رسالة نبيلة وشريفة ومهمة ومحورية متى التزم صدق الكلمة وأمانة الحرف. وإشارتك إلى كتابي **شظايا في الفكر والتنمية والوطن** ومدى شعوري بالتشظي، فأنا لا أشعر بذلك، وعلى رغم قتامة الواقع الراهن، فإنني متفائل بالمستقبل، مؤمن بالوحدة وليس التشظّي، وحدة الآمال ووحدة التطلعات ووحدة المستقبل العربي، وإن كنت في بعض الأحيان أشعر بخيبة الأمل وأطرح السؤال على نفسي بين وقت وآخر وأتساءل: ما جدوى الكتابة؟!!

■ ***في نهاية هذا اللقاء مع أسامة عبدالرحمن، فإنني نيابة عن المركز أشكره على تفاعله بالرد على هذه التساؤلات وأثمن عالياً هذه المشاركة الايجابية. يبقى أن أقول إنني أشاطره التفاؤل والأمل بمستقبل أفضل لهذة الأمة في الكرامة والنهضة والتقدم والوحدة والمنافسة الإيجابية في هذا العالم، وذلك من خلال جيل جديد يسعى جاهداً فاعلاً لانتزاع ولامتلاك أولاً حقوقه وحرياته، وثانياً، ومن خلال مشاركته الفعلية في إدارة وبناء دولة المؤسسات، دولة الدستور والقانون، دولة الحقوق والعدالة والكرامة الإنسانية. هذا يعني أن تتحول الأفكار والرؤى الى أفعال*** □